التأويل بالمجاز عند المعتزلة
"بين الموضوعية والوفاء للأصول الفكرية"

دحماني شيخ[1]

مقدمة

يعتبر التأويل العقلي من أهم الركائز والأسس التي يبنى عليها المنهج الاعتزالي، ويظهر ذلك جليا لكل من قرأ ما ألفه المنتسبون لهذا الفكر وقد وضعوا قواعد وأطر تحكم هذا التأويل منها ما هو لغوي ومنها ما هو خاضع لعلم الكلام فالتأويل عندهم لا يقبل فقط من العالم باللغة العربية بل لابد من أن يتوفر في المتعاطي للتأويل علم آخر هو علم الكلام، وهو عندهم العلم الذي يقرر أصول الدين وأصول النظر ومن هنا ومن خلال قراءتنا لبعض الكتب المؤلفة في الفكر الاعتزالي، وبخاصة كتب الزمخشري والقاضي عبد الجبار المعتزلي وجدنا أن المعتزلة يولون اهتماما بارزا للدرس اللغوي والمجازي منه بصفة خاصة ذلك لان المجاز عندهم هو الوسيلة والاداة اللغوية التي يؤولون من خلالها ما يتعارض مع أصولهم الخمسة التي وضعوها ولكن الاشكال الذي يطرح هنا والذي دفعنا للبحث في هذه القضية المعقدة هو هل: كانت التأويلات المجازية التي قام بها المعتزلة مستمدة من الدرس اللغوي أصالة أم كانت مستمدة من الأصول الفكرية والعقدية والكلامية ألبست لباسا لغويا وخرجت على شكل مجازات لغوية وعقلية؟.

وللإجابة على هذا الإشكال فضلنا أن يكون البحث موزعا على النقاط التالية: قواعد التأويل عند المعتزلة.الدوافع الإعتزالية لدراسة المجاز.الارتباط الوثيق بين الدرس المجازي والأصول الإعتزالية.نماذج من التأويلات المجازية عند المعتزلة.وقفات نقدية للتأويلات المجازية عند المعتزلة.النتائج.

---

1 باحث في جامعة سعيدة

قواعد التأويل عند المعتزلة

إذا أطلق التأويل عند المتأخرين من المتفقهة والمتكملة والمحدثة والمتصوفة ونحوهم إنما يعنون به "صرف اللفظ عن معناه الظاهري إلى معنى ذهني وراء الظاهر، يفهم بالقرائن اللفظية أو العقلية، وبمعرفة مسالك الدلالات اللغوية"[1] وهذا هو معنى التأويل عند المعتزلة غير أن المعتزلة لا يكتفون في التأويل بأن تكون الألفاظ تحتمل معنى غير معناها الظاهري، بل لا بد من عرض تلك المعاني على العقل، فما وافق منها دليله فهو الصحيح. ولفهم قواعد التأويل اللإعتزالية لابد من فهم الأسس الفكرية للإعتزال وهي تنقسم إلى:

أ- الأسس العامة للفكر الإعتزالي: وتتلخص في النقاط التالية:

العقل 2- اللغة وشواهدها 3- رد متشابه القرآن إلى محكمة حسب قواعدهم 4- مراعاة بقاء نظم القرآن في مرتبة الإعجاز والتحدي بعد التأويل.

ومع هذه الأسس التي تظهر للقارئ إلا أن المعتزلة لا يقدمون على العقل شيئا بل هو الأساس الأول في تفكيرهم وهو الميزان الذي يوزن به كل شيء وهو المعتمد في كل تأويل وعلى ضوء دليله تفهم وتقرأ معاني النصوص وتحدد.

يقول القاضي عبد الجبار: "فإذا ثبت ما قدمنا لم يمكنهم ادعاء الاختلاف والمناقضة فيه، لأن محكمه ومتشابهه سواء في أنهما لا يدلان، وفي أن الواجب عرضهما على دليل العقول، وإذا وجب ذلك فيهما حملنا ما يمكن ايفاء الحقيقة حقها على حقيقته، وما لا يمكن أن يوفيه حقه حملناه على مجازه المعروف. ..."[2]

ويقول الشريف المرتضى: "إذا ثبت بأدلة العقول التي لا يدخلها الاحتمال والمجاز ووجوه التأويلات أن المعاصي لا تجوز على الأنبياء عليهم السلام. صرفنا كل ما ورد ظاهره بخلاف ذلك من كتاب أو سنة إلا ما يطابق الأدلة ويوافقها، كما نفعل ذلك فيما يرد ظاهره مخالفا لما تدل عليه العقول من صفات الله تعالى، وما يجوز عليها وما لا يجوز ".[3]

---

1 : للوقوف على أقوال العلماء في معنى التأويل ينظر : السيوطي – الإتقان في علوم القرآن ج 2 ص: 173 وما بعدها .

2: القاضي عبد الجبار – المغني في التوحيد والعدل ج 16 ص : 395.

3: الشريف المرتضى –الأمالي – ج 1 ض : 478

إذا فكل الأسس التي قررها المعتزلة يحكمها العقل ومن هنا نجد أنهم اهتموا بالجانب اللغوي لا لذاته بل لأنه يخدم ما قرروه من الأسس وأصول وهذا سنوضحه في الصفحات الآتية من هذا البحث.

أما القسم الثاني من الأسس الفكرية فهو ما يعرف عندهم ب:

ب- الأصول الخمسة وهي:

التوحيد 2- العدل الإلهي 3- المنزلة بين المنزلتين 4- الوعد والوعيد
5- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وليس هذا موضع شرح هذه الأصول وتفصيلها فقد أفردت لها مؤلفات خاصة، [1] ولكن الذي يهمنا هو علاقة الدرس اللغوي بهذه الأصول وكيف سخر هذا الدرس للدفاع عن هذه الأصول خاصة الأصليين الأول والثاني "التوحيد" و"العدل" وهذا ما يوضع العناية البالغة التي أولها المعتزلة للدرس المجازي بل والدفاع غير المسبوق بما لا يدع مجالا للشك عند كل باحث أن هذا الدرس يعتبر ركيزة أساسية في المنطلقات الفكرية للمعتزلة.

الدوافع الاعتزالية لدراسة المجاز: يعرف المجاز بأنه:" اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لمناسبة أو علاقة بينهما مع، وجود قرينة تمنع المعنى الظاهر "[2] ويكاد يجمع الباحثون على أن مصطلح المجاز ولد ونشأ في أحضان المعتزلة، وأنهم هم الذين سعوا في انضاجه وتطويره. [3] ويبدو من تعريف مصطلح المجاز علاقته الوطيدة بالتأويل فكلاهما يعني صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر تحدده القرينة، ومن هنا ركز المعتزلة على المجاز باعتباره مخرجا لغويا يدفع عنهم تهمة الخصوم، ويوفر لهم مشقة التكلف العقلي. فكان للمجاز دور كبير في تأويلاتهم مما جعله من السمات الأساسية الكبرى في طرائق البحث عندهم.

1: للتفصيل في هذه الأصول ينظر: القاضي عبد الجبار – شرح الأصول الخمسة، وأيضا متشابه القرآن، والمعنى في التوحيد والعدل.

2: ينظر: فخر الدين الرازي – نهاية الايجاز في دراية الإعجاز ص :78، السكساكي –مفتاح العلوم ص: 468 – الخطيب القزويني –الايضاح في علوم البلاغة ص : 243. والتلخيص في علوم البلاغة ص :72 ،عبد القاهر الجرجاني – أسرار البلاغة ص :287.

3: للتفصيل ينظر: نصر حامد أبو زيد – الإتجاه العقلي في التفسير: دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة

وقد أصابت مبحث المجاز على أيديهم تطورات مهمة تستحق التوقف الطويل، وأول ما يلاحظ من بدء ظهور المجاز مصطلحا بلاغيا انما كان على أيدي المعتزلة وكان أبو عثمان الجاحظ أول من استعمله بمعناه المعروف وهو المعنى المقابل للحقيقة [1]

فقد كان للمعتزلة فضل السبق إلى التعمق في بحث المجاز اللغوي والتفرقة بينه وبين الحقيقة، وشرح كل جزيئاته وقوانينه وأحكامه.

يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى وهو يعرض تاريخ تقسيم اللفظ إلى الحقيقة والمجاز: " تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز، وتقسيم دلالاتها أو المعاني المدلول عليها، إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز في المدلول أو في الدلالة، فإن هذا كله قد يقع في كلام المتأخرين. ..وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم. .. وإنما هو اصطلاح حادث، والغالب أنه من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين". [2]

وهذا الكلام من ابن تيمية يدل دلالة واضحة على أن درس المجاز اللغوي، ووضع مصطلحاته العلمية، والبحث في مشاكل الدلالة اللفظية وضبط أحوالها، بدأ على يد المعتزلة.

وهذا هو ما يفسر الرد العنيف الذي واجه به ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية القائلين بالمجاز في اللغة والقرآن الكريم، فإن هؤلاء الأئمة أدركو خطورة هذا المجاز وارتباطه بالاعتزال، وأنه الوسيلة اللغوية الأقوى في يد المعتزلة للتأويل وصرف معاني ودلالات الآيات القرآنية التي تخالف أصولهم التي وضعوها.

و يؤكد سبق المعتزلة إلى المجاز وجود فصول كاملة في كتاب "الحيوان" تدل على قصد الجاحظ وانشغاله بدراسة هذه الظاهرة اللغوية وكذلك ناقش المعتزلة آراء غيرهم من

1: مصطفى محمد أبو شوارب وأحمد محمود المصري – أثر المتكلمين في تطور الدرس البلاغي – ص : 139/138.
2: ابن تيمية –ا لايمان – ص : 84/83

اللغويين في قضية وقوع المجاز في النص القرآني، حتى قال ابن جني بأن أكثر اللغة مجاز كما فصل ذلك في كتابه "الخصائص".

لكن السؤال الذي يلح على الباحث هنا: ما هو الدافع الذي جعل المعتزلة يبذلون كل الجهد في صنع وتطوير هذا المصطلح اللغوي؟.

يظهر من خلال الدراسة المعمقة لكتب المعتزلة خاصة كتب القاضي عبد الجبار المعتزلي .

إن دراسة العلوم العربية بما فيها المجاز كان محكوما دائما بعلم الكلام وبالرغبة الملحة في ايجاد وسيلة لغوية تساعدهم على التوفيق بين نصوص القرآن الكريم وما وضعوه من أصول وما قعدوه من قواعد " فكان من أثر اخضاع اللغة لهذا المنطق دراسة مسائل الدلالة، وما يتصل بها من المجاز اللغوي، ولا غرابة في ذلك، فعلم المنطق يهتم أيضا بطريقة الدلالة اللفظية، وهكذا كان الاشتغال بالمناظرات والجدل، والبحث في أمور العقيدة بحثا كلاميا، وتأويل نصوص القرآن والحديث تأويلا عقليا، كان هذا كله باعثا على دراسة ظاهرة المجاز والتوسع اللغوي[1] في المجاز عند المعتزلة ليس أداة بيانية أو زينة تستحسن في الكلام. وإنما ذهبوا به إلى أبعد من ذلك إذ قرروا أنه أداة تعبيرية وأسلوب من أساليب التوسع أملته طبيعة اللغة، يستعمل عندما تعجز الحقيقة. وفي هذا الشأن يقول القاضي عبد الجبار" المجاز يستعمل حيث لا تكون الحقيقة كافية ".[2]

وهذا الكلام من القاضي يدل على الدور الخطير الذي يحققه المجاز والوظيفة الحيوية التي يوفرها في أداء المعاني ونقلها.

ويوكل المعتزلة للمجاز وظيفة أخرى في القرآن إضافة إلى كونه ضرورة تعبيرية، وهي بلاغته وتفوقه على الحقيقة، وهو ما جعلهم يقولون بأن فصاحة القرآن وبلاغته تعود في شطر كبير منها إلى المجاز[3] ويقول القاضي عبد الجبار: " إنه تعالى أراد أن يكون القرآن

1: أحمد أبو زيد المنحى الاعتزالي في البيان والإعجاز القرآني ص: 169.

2: القاضي عبد الجبار – تنزيه القرآن عن المطاعن – ص: 317

3: المرجع السابق ص: 215

في أعلى طبقات الفصاحة ليكون علما دالا على صدق النبي صلى الله عليه وسلم، وعلم أن ذلك لا يتم بالحقائق المجردة، وأنه لابد من سلوك طريقه التجوز والاستعارة.."[1]

ويمكننا فهم دوافع المعتزلة لدرس المجاز من خلال الوظائف التي أوكلت إليه وهي أربعة وظائف كما ذكرها ابن جني في " الخصائص"[2] وهي "الإتساع والتشبيه والتوكيد والمبالغة ". ويظهر من كلام ابن جني رجوع هذه الوظائف إلى مذهبه الكلامي من تنزيه الله تعالى بناء على الأصول المقررة عند المعتزلة، وقد توسع هذا الأخير في أمر المجاز، وزعم أن أكثر اللغة مجازا، وأفرط في هذا الموضوع إفراطا غير محمود، فتراه يقول: " اعلم أن أكثر اللغة - مع تأمله – مجازا لا حقيقة "[3] ومن تأمل ما كتبه ابن جني في "الخصائص" أدرك السبب الذي حمله على التوسع في القول بالمجاز، وهو القصد إلى تنزيه الله سبحانه وتعالى على ما تقتضيه أصول المعتزلة في الاعتقاد نرى ذلك واضحا في قوله: "وكذلك أفعال القدير - سبحانه – نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله ألا ترى أنه - عز اسمه – لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، وكان حقيقة لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا، وكذلك علم الله قيام زيد مجازا أيضا، لأنه ليست الحال التي علم عليها قيام زيد هي الحال التي علم عليها قعود عمر (؟..) ولسنا نثبت له – سبحانه – علما، لأنه عالم بنفسه ".[4] ويمكننا تصنيف الدوافع إلى دوافع عامة قد ذكرنا بعضها، وهناك دوافع خاصة وذلك لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأصول الخمسة التي وضعها المعتزلة.

3 – الإرتتباط الوثيق بين المجاز والأصول الاعتزالية

لقد وجد المعتزلة في بعض آي القرآن ونصوص الحديث ما ظاهره متعارض مع ما وضعوه من أصول وعقائد، فاجتهدوا في تأويل هذه النصوص وشرحها وتفسيرها تفسيرا موافقا لمذهبهم. وأثناء هذا التأويل يحاولون صرف الألفاظ عن ظاهرها وإعطائها معاني أخرى وراء الظاهر، فكان ذلك من جملة ما دفعهم إلى الوقوف على الاستعمالات

1: القاضي عبد الجبار شرح الأصول الخمسة ص : 600

2: ابن جني الخصائص ج 2 ص : 451.

3: المرجع نفسه ج 2 ص : 448/447.

4: ابن جني الخصائص ج2 ص : 449.

المجازية للألفاظ. ومن هنا يمكننا الجزم بأن أصول الاعتزال هي الدافع المباشر لدراسة المجاز في القرآن والحديث، وفي اللغة العربية عامة.
ولعل أكثر الأصول الاعتزالية ارتباطا بالمجاز هو الأصل الأول والثاني وهما:
" التوحيد " و" العدل الإلهي " ومن خلالهما سنبين الارتباط الوثيق بين المجاز والأصول الاعتزالية.

أ – التوحيد: التوحيد عند المعتزلة مبدأ كبير يقوم على تحقيق وحدانية -الله تعالى – كما يتصورها المعتزلة. وتنزيهه تنزيها مطلقا وفق ما قرروه من تصورات، ولكنهم وجدوا في القرآن والحديث نصوصا تسند بظاهرها الصفات إلى الذات الإلهية، وحرصا على إبعاد تلك التصورات، عمدوا إلى تأويل تلك النصوص، مستندين إلى العقل واللغة، فكان الدرس اللغوي من أجل إبعاد المدلول الظاهري للآيات المتعلقة بصفات الله دافعا لدراسة المجاز. فالمعتزلة يجعلون صفات الله وأسمائه ترجع إلى معنى واحد. وهو الذات الإلهية نفسها، وهم بهذا يخالفون مذهب أهل السنة والجماعة، وفي هذا الشأن يقول أبو الحسن الأشعري في كتابه" مقالات الاسلاميين" " وأجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه، وأسمائه هي أقوال وكلام. فقول الله إنه عالم قادر حي أسماء وصفات له، وكذلك أقوال الخلق، ولم يثبتوا له صفة علما ولا صفة قدرة، وكذلك قولهم في سائر الصفات ".[1]

ويقول ابن تيمية أيضا: "أما المعتزلة فأثبتوا لله أسماء دون ما تتضمنه من صفات"[2]

ومن هنا نفهم أن التوحيد عند المعتزلة يعني نفي كل الصفات الإلهية وجعلها صفة واحدة وهي الذات الإلهية. ولكنهم واجهتهم الآيات التي تثبت صفات لله تعالى وأسماء وهذا يتعارض مع ما قرروه في هذا الأصل مما جعلهم يوظفون المجاز لصرف هذه الآيات عن ظاهرها إلى ما يتوافق مع أصولهم التي وضعوها.

وقد بذل المعتزلة كل جهد في تأويل كل آية أو حديث يخالف هذا الأصل في ظاهره فأولوا الآيات الواردة في صفات الله تعالى كالوجه واليد والعين والاستواء وغير ذلك، وهذا ما

1: أبو الحسن الأشعري – مقالات الاسلا ميين – ج 1 ص : 273.
2: ابن تيمية – الرسالة – التدمرية – ص : 12

يجعلنا نتبين الدافع الذي اضطرهم إلى التعمق في البحث اللغوي ودراسة المجاز في القرآن.

يقول الله تعالى: " كل شيء هالك إلا وجهه " (سورة القصص: 88)، وقوله تعالى: "ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام " (سورة الرحمن: 25). وهذه الآيات عند أهل السنة والجماعة وعند علماء اللغة تثبت في ظاهرها صفة الوجه وهي الحق الذي يوافقه الدليل واللغة، وهي تتعارض مع الأصل الأول من أصول المعتزلة فكيف أول المعتزلة هذه الآيات ومثيلاتها، يقول القاضي عبد الجبار: " المراد كل شيء هالك إلا ذاته أي نفسه، والوجه بمعنى الذات مشهور في اللغة، يقال، وجه هذا الثوب جيد أي ذاته جيدة ".[1] هذا بالنسبة للآية الأولى، أما تأويله للآية الثانية فيقول القاضي عبد الجبار:"

هذا لا يدل على إثبات وجه له تعالى عن قولهم، وذلك لأن الوجه قد يراد به ذات الشيء. وعلى هذا تقول العرب: هذا وجه الرأي، ووجه الأمر، ووجه الطريق. .. فيختلف موقع هذه اللفظة بحسب ما يستعمل فيه فإذا صح ذلك وجب أن يكون المراد: ويبقى ربك. "[2].

و يلاحظ الاستعمال الواضح للمجاز في تأويل هذه الآيات بما يتوافق مع الأصل الذي وضعوه في "التوحيد" وهو أن جميع الصفات تعود إلى صفة "الذات" فقط. فالوجه بمعناه الحقيقي لا يجوز – عقليا – على الله تعالى عند المعتزلة وهذه التأويلات تدل على أن المعتزلة وجدوا في المجاز اللغوي سندا قويا لتأويل الآيات المتشابهة. ولذلك وسعوا البحث فيه، وقاموا بتتبع دلالات اللفظية الواحدة في كثير من النصوص كما رأينا في تتبعهم للفظة الوجه الذي حاولوا إثبات أن مجازه أوسع من استعماله في الحقيقة. وكذلك فعلوا مع كل آية تثبت صفة لله تعالى ومنها قوله تعالى: "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي" (سورة ص: 75). يقول القاضي عبد الجبار مأولا هذه الآية " اليد هاهنا بمعنى القوة، وذلك ظاهر في اللغة، يقال: مالي على هذا الأمر يد. أي قوة ".[3]

1: القاضي عبد الجبار – شرح الأصول الخمسة – ص : 227.

2: القاضي عبد الجبار – متشابه القرآن – القسم الثاني – ص : 638/637

3: القاضي عبد الجبار – شرح الأصول الخمسة – ص : 226

وقال الله تعالى: "والسماوات مطويات بيمينه " (سورة الزمر: 67)، يقول القاضي عبد الجبار: " وجوابنا أن اليمين بمعنى القوة، وهذا كثير ظاهر في اللغة.. ".[1]

وقد فعل المعتزلة الأمر نفسه مع كل آية تعارض في ظاهرها ما قرروه فعمدوا إلى المجاز كوسيلة لتأويل هذه الآيات، فقد كان الدافع للتنزيه المطلق لله تعالى – بزعمهم – باعثا قويا على دراسة المجاز وقوانينه وطرائقه، لأن تأويل آيات الصفات المتشابهة متوقف على هذا اللون من البحث اللغوي.

ولكن المعتزلة بالغوا بل تعسفوا في حمل الآيات على المجاز لا لشيء إلا لأنها تخالف ما وضعوه من أصول حتى إذا كانت تتعارض مع القواعد التي وضعها علماء اللغة للحمل على المجاز.

ب – الأصل الثاني: العدل الإلهي: وهو ثاني الدوافع التي جعلت المعتزلة يبحثون المجاز ويتوسعون فيه رغبة في تأويل ما يتعارض مع ما قرروه في هذا الأصل الفاسد، وملخص هذا الأصل عند المعتزلة: أن الله تعالى منزه عن الظلم مطلقا ونظروا إلى مسألة العدل نظرة عقلية فقالوا: أن الإنسان هو الخالق لأفعاله، مختار في اتيان الخير أو الشر وقالوا : لا يجوز على أحكم الحاكمين أن يأمر بشيء ثم يحول دونه، ولا أن يمنع من شيء ثم يعاقب عليه. وقالوا: أن إيمان المؤمن وطاعته من فعله واختياره، وكفر الكافر وظلالته من فعله واختياره أيضا.

أما أهل السنة والجماعة فيخالفون المعتزلة ويقولون: إيمان المؤمن ما كان إلا لأن الله أراده وكونه، وكذلك كفر الكافر ومعصية العاصي. فكل ذلك من فعل الله تعالى وبإرادته ومشيئته.

و قد أول المعتزلة كل النصوص التي يثبت ظاهرها نسبة الأفعال إلى الله تعالى خاصة ما يتعلق منها بالهداية والاضلال بدعوى ما قرروه في أصل "العدل الإلهي" فقالوا أن الإنسان هو الخالق لأفعاله وليس الله تعالى وأنه مختار في أن يأتي بالخير أو الشر، لكن المعتزلة وجدوا في القرآن آيات تسند بظاهرها إلى الله تعالى الاضلال والهداية والختم

1: المرجع نفسه ص: 229

والطبع على قلوب الكافرين، فكان عليهم وتماشيا مع أصولهم أن يبحثوا لها عن تأويل رغبة أن توافق معانيها ما أصلوه من عدل يليق بالله تعالى - على قواعدهم -.

و قد بحث المعتزلة قضية الهداية والاضلال وإسنادها إلى الله تعالى يقول القاضي عبد الجبار: "إنه تعالى يهدي بمعنى الدلالة والبيان. وذلك عام في كل مكلف، لأنه كما عمهم في التكليف فلابد أن يعمهم بما يدل عليه، وإلا كان تكليفا بما لا يمكن أن يفعل"، "وقد يضاف إليه ذلك بمعنى زيادة الهدى ويخص بذلك تعالى من قد اهتدى وآمن لأنه كاللطف وكالثواب له ".

وقد يضاف إليه بمعنى الثواب. وذلك ما يختص به المؤمن فأما إضافة الهدى بمعنى خلق الايمان والطاعة فغير موجود في اللغة ولا في الكتاب"[1] وعلى هذا الأساس بنى المعتزلة تأويل كل الآيات الواردة في القرآن والتي يوحي ظاهرها باسناد الظلم أو القبيح إلى الله سبحانه وتعالى.

قال الله تعالى: "ماذا أراد الله بهذا مثلا * يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا " (سورة البقرة: 26) فهذه الآية فيها إسناد الاضلال والهداية إلى الله تعالى لكن الزمخشري في تفسيره بذل كل جهده لإبعاد حقيقة هذا الإسناد، وصرفه إلى المعنى المجازي حتى يتوافق مع أصل "العدل " الذي وضعوه.

يقول الزمخشري: "واسناده إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى السبب لأنه تعالى لما ضرب المثل، فضل به قوم واهتدى به قوم، تسبب لضلالهم".[2] فنجد أن الزمخشري أول كل آية في القرآن تسند الخلق والفعل إلى الله تعالى، وأن المراد منها معنى مجازي لا حقيقة الخلق من الله تعالى، ويوضح ذلك تفسيره لقوله تعالى: "ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة[3] "

قال الزمخشري: "لا ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة، وإنما هو باب المجاز"[4].

1: القاضي عبد الجبار – متشابه القرآن – القسم الأول – ص: 65/64

2: الزمخشري – الكشاف – ج1 – ص: 267

3 سورة البقرة : 9

4: المرجع نفسه ج1 ص : 155

ويقول أيضا القاضي عبد الجبار في معنى هذه الآية: " معناه أنه تعالى شبه حالهم بحال الممنوع الذي على بصره غشاوة، من حيث أزاح كل عللهم فلم يقبلوا، كما قد تعين للواحد الحق فتوضحه، فإذا لم يقبل صح أن تقول: إنه حمار قد طبع الله على قلبه ".[1]

فهذه الأمثلة توضح أن المعتزلة لم يبحثوا المجاز على أساس لغوي بل لأنه يخدم أغراضهم الاعتزالية، وهذا ما دفعهم إلى بحث مسألة الاسناد اللغوي. لأنهم وجدوا في نصوص القرآن والسنة أيات وأحاديث تسند إلى الله – تعالى– بعض الأفعال والمعاني التي لا تتوافق وصفة العدل الإلهي بمفهومه عند المعتزلة، فعمدوا إلى " تأويل تلك الآيات تأويلا مجازيا، هداهم إلى الوقوف على اختلاف طرق الإسناد، فقد وجدوا أن الفعل كما يسند إلى فاعله الحقيقي يسند إلى غير فاعله: إما إلى سببه أو زمانه أو مكانه، أو يسند إلى جامد غير فاعل أصلا، وكل هذا من ألوان الإسناد المجازي.[2]

والمتتبع لما كتبه الزمخشري والقاضي عبد الجبار وابن جني في مواضع متفرقة من كتابه "الخصائص" يرى أن المعتزلة وبدافع من – العدل والتوحيد – بحثوا المجاز بكل ألوانه: من المجاز اللغوي والاستعارة، ومجاز الإسناد ومجاز الحروف، ثم مجاز الأفعال، ومما يؤكد ذلك أقوالهم التي دافعوا بها عن المجاز وتنويههم بقيمته والعناية بدراسته والرد على الذين أنكروه من خصومهم.

يقول صاحب كتاب "المعتمد في أصول الفقه" وهو من المعتزلة: "وذهب الجمهور إلى أن الله خاطبنا في القرآن بالمجاز، ونفى بعض أهل الظاهر ذلك. والدليل على حسن ذلك أن إنزال الله عز وجل القرآن بلغة العرب يقتضي حسن خطابه إياها فيه بلغتها ما لم يكن فيه تنفير... لأن أكثر الفصاحة إنما تظهر بالمجاز والاستعارة "[3]ويقول الشريف المرتضى: "الكلام متى خلا من الاستعارة وجرى كله على الحقيقة كان بعيدا من الفصاحة بريئا من البلاغة".[4]

1: القاضي عبد الجبار – تنزيه القرآن عن المطاعن – ص : 14

2: أحمد أبو زيد – المنحى الإعتزالي في البيان وإعجاز القرآن – ص : 193

3: الحسين البصري المعتزلي – المعتمد في أصول الفقه ج 1 ص : 30

4: الشريف المرتضى – الأمالي – ج 1 ص : 4

4 – وقفات مع التأويلات المجازية عند المعتزلة

ذهب كثير من العلماء إلى إنكار المجاز وقالوا بعدم وجوده في اللغة أصلا، ومن أشهر هؤلاء أبو اسحاق الإسفراييني، وابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية وقد وجهوا انتقادات لاذعة للمعتزلة باعتبار أنهم هم الذين أوجدوا المجاز وطوروه واستعملوه كأداة للتأويل حتى خرجوا به عن الحدود المتعارف عليها في اللغة وأصول الفقه، فقد عرض ابن تيمية لقضية المجاز وبين أنه مصطلح جديد على اللغة وأن المعتزلة هم الذين أحدثوه وحاول أن ينقض المجاز من خلال أربعة أوجه وهي:

مصطلح المجاز.

المفاهيم المجازية العامة.

الفروق بين الحقيقة والمجاز.

توجيه الأمثلة المجازية.

والتأمل في هذه الأوجه وما ذكره ابن تيمية من أدلة كان يقصد من خلالها المجاز لأنه يشكل الوسيلة الأكثر خطرا في تأويا نصوص القرآن.

فالدافع الذي جعل ابن تيمية وتلميذه ينكر المجاز هو دافع عقدي ديني والقصد منه طلب السلامة في "باب الاعتقاد" وعدم تأويل آيات الصفات التي حرفها المعتزلة بدعوى المجاز. ويمكننا أن نلخص رفض ابن تيمية لاصطلاح المجاز في النقاط التالية:[1]

المجاز قرين الكذب والقرآن منزه عن ذلك.

لا يلجأ المتكلم إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة وهذا محال على الله سبحانه وتعالى. كلام الله تعالى حق وصواب، وكل حق له حقيقة ولا يدخل المجاز في هذا الكلام.

لا فائدة من استخدام المجاز مع إمكانية استخدام الحقيقة.

وقد جاء ابن تيمية على كل الأدلة والفروق التي وضعها المعتزلة مما يدل على أن المجاز لم يكن مصطلحا بلاغيا بريئا من الدوافع العقدية وهذا يؤكد أيضا ما قررناه من دوافع إعتزالية واضحة لدرس هذا المصطلح.

1: دحماني شيخ – المجاز عند الإمام ابن تيمية – الحدود والمرتكزات – مجلة الآداب واللغات – العدد العاشر ص: 60 وما بعدها

5 – نتائج هذا البحث

يمكننا أن نستخلص من خلال هذا البحث النتائج التالية:

أن المجاز نشأ وتطور على يد المعتزلة.

أن دوافع المعتزلة لدراسة المجاز كانت دوافع عقدية بغرض خدمة أصولها وأسسها الفكرية.

يلمس الباحث الارتباط الوثيق بين "التوحيد" و"العدل الإلهي" وبين المجاز فقد دافع المعتزلة عن هذين الأصلين موظفين المجاز كوسيلة للتوفيق بين آيات القرآن وهذين الأصلين..

أن المجاز يعتبر معلمة بارزة في الفكر الإعتزالي فهو أساس كل تأويل يعارض الأسس الفكرية التي وضعها المعتزلة.

إن الدافع المباشر لبحث المجاز عند المعتزلة هو القصد إلى الدفاع عن عقيدتهم وقواعدهم، وليس غرضهم من دراسته البحث عن بيان القرآن وإعجازه وإن وجدت بعض الإشارات البلاغية فهي عرضية وليست أساسية في هذا البحث.

غياب الموضوعية في كثير من التخريجات المجازية إلى درجة أصبحت غير مقبولة من جهة التأويل والتفسير مما جعل خصوم المعتزلة يعيبون عليهم هذا التوسع في التأويل.